



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص

مبادئ الاقتصاد الكلي

للدكتور :- أسامة الزغدود

من إعداد

صدي الأمل



المحاضرة الأولى

مفاهيم اقتصادية أساسية و المشكلة الاقتصادية

تعريف علم الاقتصاد Economics :

هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمعات والسلوك الإنساني من الناحية الاقتصادية، وذلك عن طريق البحث في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة لأشباع الحاجات والرغبات الإنسانية الغير المحدودة من السلع و الخدمات بأقل التكاليف الممكنة.

يتضح من هذا التعريف طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة (كميات محدودة من الموارد الاقتصادية مقابل حاجات غير محدودة من السلع والخدمات).

نشوء و تطور علم الاقتصاد:

المدرسة الكلاسيكية

أهم مؤسسيها **أدام سميث (1776)** وأهم أفكارها :

١. أن اليد الخفية (The Invisible Hand) هي التي تحرك النشاط الاقتصادي

(ملاحظة)

• -أدام سميث أيعتبر من أوائل مؤسسي علم الاقتصاد الحديث كعلم مستقل بذاته، اليد الخفية أو المصلحة الشخصية (الأسعار) هي التي تحرك النشاط الاقتصادي. كذلك يعتقد سميث أن عملية التوازن هي عملية حتمية. دعه يعمل دعه يمر

٢. قانون ساي (Say's Law) والتوازن التلقائي للاقتصاد عند التوظيف الكامل.

(ملاحظة)

قانون ساي (Say's Law): أن الاقتصاد يحافظ على توازنه بطريقة تلقائية عند مستوى التوظيف الكامل و لا يحتاج الأمر

إلى تدخل الحكومة في الأمر الاقتصادي. و ذلك لأن العرض الكلي يولد الطلب الكلي. حيث زيادة العرض الكلي تعني مزيد من استخدام القوى العاملة و بالتالي زيادة الدخل مما يضمن زيادة الطلب الكلي بما يحقق استمرارية توازن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل.

٣. عدم تدخل الدولة في الاقتصاد من باب الحرية الاقتصادية

المدرسة الكينزية

مؤسسها **جون مينا رد كينز (1936)**، وأهم أفكارها :

- توازن الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظيف الكامل في حالة الكساد.
- ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعالجة الكساد الاقتصادي.

المدرسة النقدية الحديثة

مؤسسها **ميلتون فريدمان (1957)**، ويتلخص فكرها في:

- السياسة المالية لا فاعلية لها ما لم تدعمها سياسة نقدية.
- التضخم ظاهرة نقدية.

•

مدرسة التوقعات الرشيدة

مؤسسها **روبرت لويس و توماس سارجنت (1970-1980)** ويتلخص فكرها في:

- السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة.

فروع علم الاقتصاد:

ينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين أساسيين:

١. الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)

دراسة الوحدات الاقتصادية منفردة كسلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.

٢. الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)

دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (عمل الاقتصاد القومي كوحدة واحدة)، حيث يعمل على دراسة مستويات التضخم و البطالة، والنواتج الكلي و الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العديد من الأمور ذات الأثر الكلي.

الموارد الاقتصادية:

يقصد بـ الموارد الاقتصادية كل ما يسره الله عز وجل من مصادر سواء كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج

السلع والخدمات

شروطها:

- الندرة أو المحدودية النسبية أي أن المورد نادر و غير قادر عن إشباع جميع الحاجات.
- وجود ثمن أو سعر لهذا المورد، فإذا كان المورد بدون ثمن كالهواء فلا يعد مورداً اقتصادياً.

الموارد الاقتصادية هي عناصر الإنتاج التي تحتوي على:

الموارد الاقتصادية:

١. الأرض: وما تحتويه من غابات و موارد طبيعية: المياه، النفط و المعادن. (سعر الأرض هو الربيع)
٢. العمل: الجهد العضلي و الذهني للعامل وما يملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية (سعر العمل هو الأجر).
٣. رأس المال: سلع تم إنتاجها سابقاً من طرف الإنسان و تستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والمباني. (سعر رأس المال هو الفائدة أو الفوائد التي يحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العمليات الإنتاجية)
٤. التنظيم: ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

من أجل حل المشكلة الاقتصادية، يصبح من الضروري المفاضلة بين البدائل المختلفة من السلع والخدمات واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة النسبية. و يترتب على أي عملية اختيار "التضحية" أو "كلفة الفرصة البديلة". ولمعرفة كيف تتم عملية الاختيار هذه (ماذا ننتج)، فلا بد من شرح المفاهيم التالية:

- تكلفة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة)
- قاعدة الاختيار
- كيف يعمل منحى إمكانيات الإنتاج
- كيف يتحقق النمو الاقتصادي

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

١. تكلفة الاختيار

التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل (أ) مثلاً هي مقدار ما يضحي به من البديل الآخر (ب) في سبيل الحصول على البديل الأول.

و عليه فقد عبر الاقتصاديون عن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost: أي أقصى قيمة عائد للمنتج البديل المضحي به نتيجة لاستخدام نفس موارد الإنتاج في إنتاج منتج آخر.

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

مثال:

الجدول التالي (١-١) يوضح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة استناداً إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية. فحسب هذا الجدول، فإن تكلفة الفرصة البديلة تمثل مقدار ما يتم التنازل عنه من موارد إنتاج السلع الإنتاجية مقابل زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية لوحدة واحدة.

جدول (1-1): إمكانيات الإنتاج البديلة للسلع الاستهلاكية والإنتاجية بالمليون وحدة			
الخيارات	وحدات من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية	تكلفة الفرصة البديلة من السلع الاستهلاكية (الوحدة الواحدة)
أ	0	20	-----
ب	1	18	2
ج	2	15	3
د	3	10	5
هـ	4	3	7

٢. قاعدة الاختيار

يعتمد اتخاذ قرار الاختيار بين البدائل على المقارنة بين المنافع الحدية (الإضافية) المتوقعة و التكاليف الحدية أو التضحية الحدية المترتبة هذا القرار.

والقاعدة في هذه الحالة تنص على الآتي:

- ❖ يجب التوسع في نشاط معين، فقط إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة.
- ❖ يجب التوقف عن التوسع في أي نشاط، متى ما تعادلت المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية.

٣. منحني إمكانيات الإنتاج

يهدف هذا المنحنى إلى:

- تقديم المشكلة الاقتصادية وفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة في الاقتصاد.
- بيان الأثر الناتج عن عملية الاختيار.

ما هي فرضيات منحنى إمكانيات الإنتاج؟

- ١- الاقتصاد ينتج سلعتين فقط (الغذاء والكساء)
- ٢- الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج
- ٣- المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني.
- ٤- مورد العمل يستخدم استخداماً كاملاً وكفوفاً في الإنتاج.

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

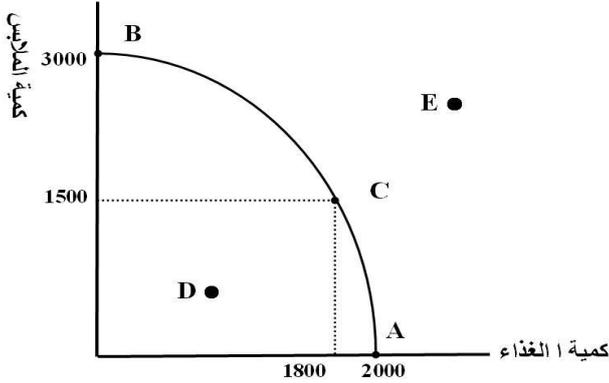
الشكل (١-١) التالي:

يصور منحنى إمكانيات الإنتاج لاقتصاد ما، حيث يقاس الإنتاج من الغذاء على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء على المحور الرأسي.

باستخدام فكرة هذا المنحنى يمكن توضيح الآتي:

(ملاحظة)

فعند هذه النقطة هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغلة بالكامل ولكن بطريقة غير كفؤة



-الخيارات التي تمثلها النقاط الواقعة على طول منحنى إمكانات الإنتاج (B--A) تشير إلى توليفات لأقصى ما يمكن إنتاجه وبأقصى كفاءة.

- (D) تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنة من السلعتين لكنها غير مرغوب فيها (لا تحقق الكفاءة في الإنتاج).

- الخيار G يشير إلى توليفة مرغوب فيها لكن لا يمكن تحقيقها في ظل الموارد المتاحة (مستحيلة).

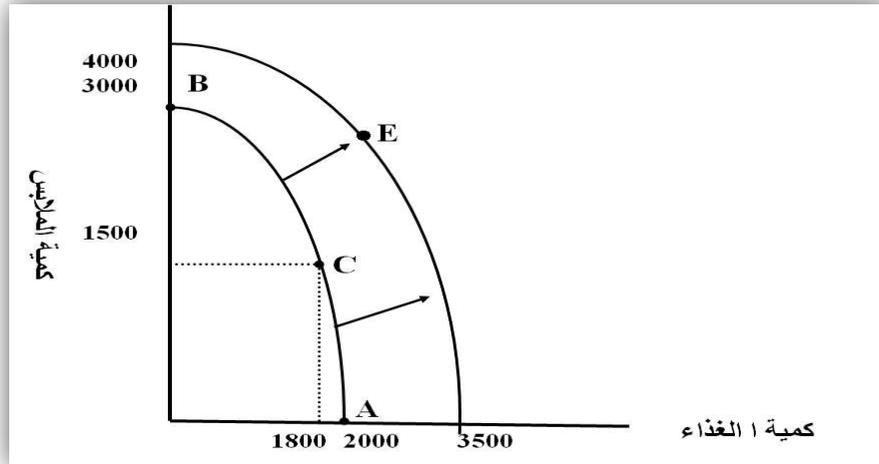
ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

٤. النمو الاقتصادي

يمكن استخدام منحنى إمكانات الإنتاج لتوضيح النمو الاقتصادي.

حيث، يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في حجم الإنتاج. ويحدث النمو الاقتصادي من خلال:

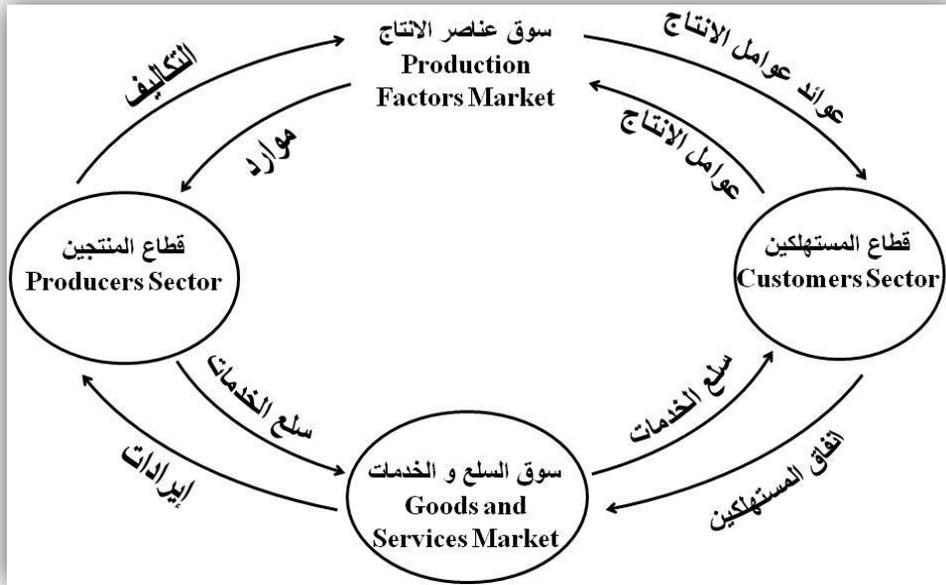
١. تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي.
٢. التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج.



و حسب الشكل (٢-١) يبرز النمو الاقتصادي بانتقال منحنى إمكانات الإنتاج إلى الخارج.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لأي بلد على تدفق الدخل والإنتاج بين مختلف القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد. ولأجل تبسيط الشرح، نبدأ في هذه المحاضرة باقتصاد افتراضي يتكون من قطاعين فقط، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من الشكل (٢-٢).



الشكل (٢-٢): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

١. القطاعات الاقتصادية الرئيسية

تتمثل القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الكلي حسب الشكل البياني (٢-٢) في الآتي:

- أ- قطاع المستهلكين (المنزلي أو العائلي) Customers Sector:** يمثل مجموعة من المستهلكين يمتلكون عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) حيث يقومون ببيع هذه العناصر في سوق الموارد الاقتصادية لقطاع المنتجين مقابل دخول أو عوائد نقدية (إيجارات، أجور، فوائد وأرباح) تستغل في شراء سلع وخدمات أنتجت من طرف قطاع المنتجين في سوق المنتجات. ويسمى هذا الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- ب - قطاع المنتجين (قطاع الأعمال) Producers Sector:** يمثل مجموعة من المنتجين يقومون بشراء عناصر الإنتاج من القطاع العائلي في سوق الموارد الاقتصادية لإنتاج سلع وخدمات. ونظير استخدام خدمات هذه العناصر يدفع قطاع الأعمال ريع، أجور، فوائد وأرباح للقطاع العائلي. ويسمى هذا الإنفاق (تكاليف شراء عناصر الإنتاج) الذي يقوم به قطاع الأعمال بالإنفاق الاستثماري الخاص.

٢. الأسواق التي تخدم القطاعات الرئيسية

يمكن حصر هذه الأسواق حسب الشكل البياني (٢-٢) في نوعين رئيسيين من الأسواق:

- أ- سوق عناصر الإنتاج Production Factors Market:** هي مجموعة من الأسواق، قوى العرض فيها هم مالكي عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) من القطاع العائلي، وقوى الطلب في هذه السوق هي مؤسسات قطاع الأعمال الإنتاجية التي هي بحاجة لهم.
- ب - سوق السلع والخدمات Goods and Services Market:** هي مجموعة من الأسواق التي تعرض فيها كافة منتجات قطاع الأعمال من السلع الزراعية والصناعية والخدمات، وقوى الطلب في هذه السوق تتمثل بصفة أساسية في القطاع العائلي

المحاضرة الثانية

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

١ - الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي GDP القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ويلاحظ مما سبق أن عملية قياس الناتج المحلي الإجمالي تتضمن المكونات التالية:

- القيمة السوقية.
- السلع والخدمات النهائية.
- الحدود الجغرافية.
- الفترة الزمنية (سنة).

١,١ القيمة السوقية

يترتب على النشاط الاقتصادي في أي مجتمع إنتاج عدد غير محدود من السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تختلف من حيث وحدات القياس. لذلك فإن تجميع كل السلع والخدمات النهائية بوحدها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس.

و لتغلب على هذه المشكلة، اتفق الاقتصاديون على أن النقود Money يمكن أن تكون هي الوسيلة الأنسب لكي تستخدم كوحدة مشتركة لقياس النشاط الاقتصادي، و ذلك باحتساب القيمة السوقية (Market Value) لكل السلع والخدمات النهائية حيث يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Market Value} = Q \times P$$

حيث تعبر **Q** عن الكميات المنتجة لأي نوع من السلع والخدمات وتعبر **P** عن الأسعار التي تباع بها هذه الكميات من السلع والخدمات في الأسواق.

٢,١ السلع النهائية Final Goods

هي تلك السلع والخدمات التي يقوم المستهلكون بشرائها لغرض إشباع الاحتياجات الاستهلاكية بطريقة مباشرة مثل: الخبز، المشروبات، الملابس، أجهزة التلفزيون وخلافها. في الغالب يقوم القطاع العائلي باستهلاك هذا النوع من السلع.

٣,١ السلع الوسيطة Intermediate Goods

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشأة أخرى كعنصر إنتاج أو مدخلات Inputs في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى Outputs. فالسلع الوسيطة لا تشبع الاحتياجات الاستهلاكية بطريقة مباشرة كالطحين (الخبز) أو القماش المنسوج (الثوب) أو الجلود الخام (الأحذية أو الشنط). في الغالب قطاع الأعمال هو الذي يستخدم هذا النوع من السلع.

٤,١ مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بخطأ ازدواج الحساب (Double Counting Error)، ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

مثال:

نفترض أنه لدينا اقتصاد يقوم بتخصيص كل إمكانياته الإنتاجية المتاحة في إنتاج سلعة واحدة فقط، ألا وهي سلعة الخبز. ففي هذه الحالة ستمر عملية إنتاج الخبز بالمراحل التالية (القيمة بليون وحدة نقدية)

١,٤ مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

مثال (يتبع):



إذا تم القيام بجمع قيمة الإنتاج في المراحل الثلاثة

$$45 = 20 + 15 + 10$$

تكون في هذه الحالة قد وقعنا في خطأ تعدد الحساب، أي بحساب القيمة أكثر من مرتين. ولتجنب هذه الأنواع من الأخطاء لابد من استبعاد قيم السلع الوسيطة الداخلة في مراحل إنتاج السلع النهائية عند حساب الناتج المحلي الإجمالي.

١,٤ مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

فيما يلي شرح مفصل عن الكيفية التي تتم بها استبعاد قيم المنتجات الوسيطة:

أ - طريقة المنتجات النهائية

باتباع طريقة المنتجات النهائية يتم فقط اعتبار القيمة السوقية للخبز (٢٠ بليون وحدة نقدية) التي تكون آخر مرحلة في هذه العملية الإنتاجية، بأنها تمثل قيمة الإنتاج.

ب - طريقة القيمة المضافة Value Added

لتجنب الوقوع في خطأ ازدواج الحساب، يمكن لنا كذلك استخدام طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج - قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية.

١,٤ مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

ب - طريقة القيمة المضافة Value Added

وفقاً لهذا الأسلوب يتم تقسيم العملية الإنتاجية إلى ثلاثة مراحل متتالية وذلك على النحو الموضح في المثال التالي:

- ✓ مرحلة زراعة القمح (قيمة الإنتاج ١٠ بليون وحدة نقدية).
- ✓ ومرحلة طحن القمح (قيمة الإنتاج ١٥ بليون وحدة نقدية).
- ✓ مرحلة صناعة الخبز (قيمة الإنتاج ٢٠ بليون وحدة نقدية).

• فإذا اعتبرنا أن كل مرحلة من هذه المراحل مستقلة بذاتها، فيمكن حساب القيمة المضافة لأي مرحلة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{قيمة السلع الوسيطة}$$

ب - طريقة القيمة المضافة Value Added

بتطبيق هذه المعادلة على المراحل الثلاثة نحصل على النتيجة التالية:

- المرحلة الأولى = ١٠ - ٠ = ١٠ بليون وحدة نقدية
- المرحلة الثانية = ١٥ - ١٠ = ٥ بليون وحدة نقدية
- المرحلة الثالثة = ٢٠ - ١٥ = ٥ بليون وحدة نقدية

من ثم يمكن الحصول على القيمة المضافة الإجمالية على النحو التالي:

$$٢٠ = ٥ + ٥ + ١٠$$

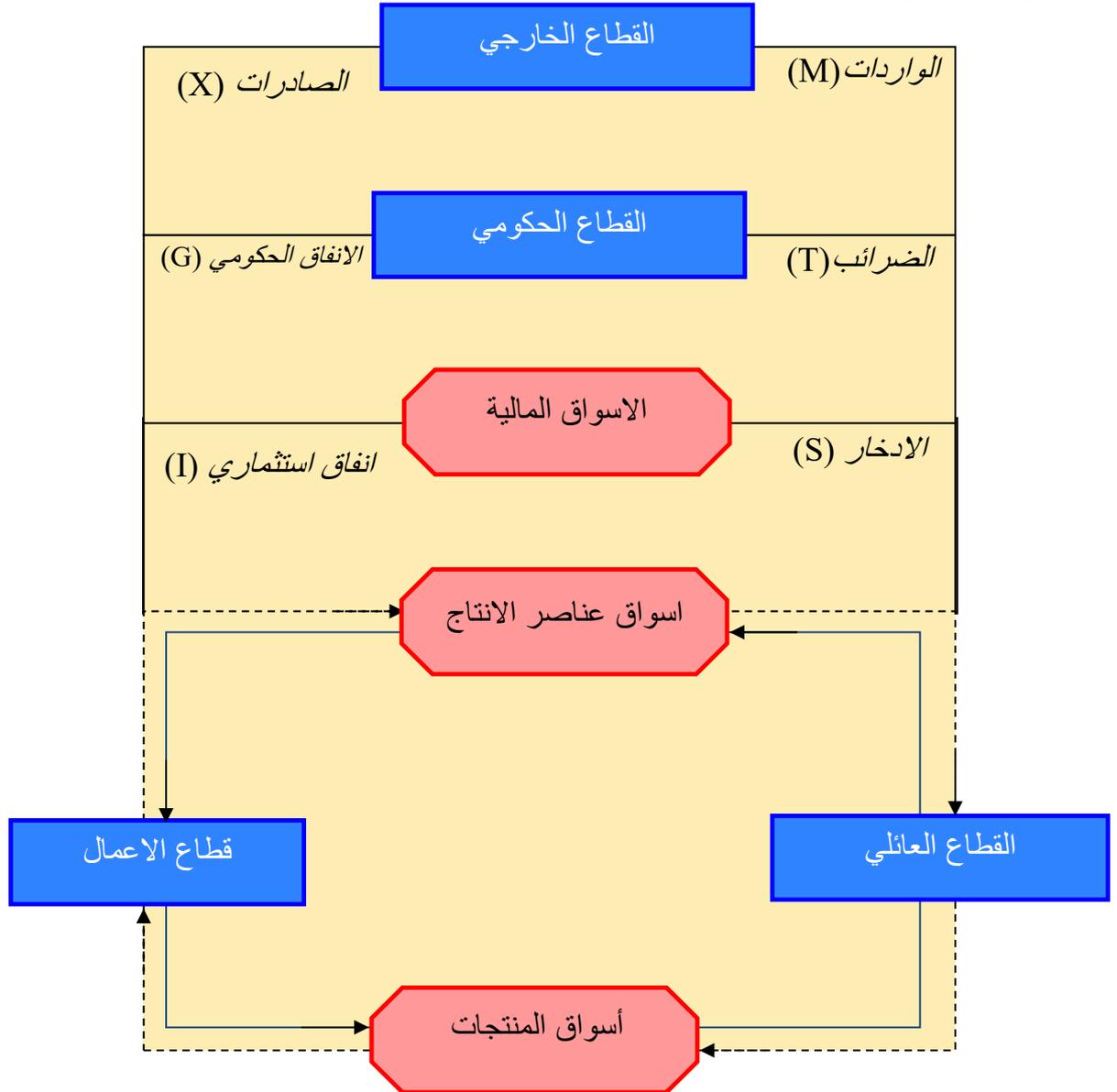
ملاحظة: مهما اختلفت الطريقة (المنتجات النهائية أو القيمة المضافة) فإنه نحصل على نفس النتيجة التي تعبر عن قيمة النشاط الاقتصادي.

٢. التدفق الدائري للإنتاج والدخل

• نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق

يجسد هذا النموذج، وهو الأكثر قربا للواقع مقارنة بالنموذج الذي درسناه في المحاضرة السابقة (قطاعين: قطاع منتجين وقطاع مستهلكين، و سوقين: سوق عوامل الإنتاج وسوق السلع والخدمات)، و ذلك لأن في الواقع القطاع العائلي لا ينفق كل دخله على الاستهلاك فقط بل هناك نسبة معينة من الدخل يمكن ادخارها في البنوك مثلا. أيضا الحكومة و القطاع الخارجي لهم دور مهم في الاقتصاد. لذلك سوف ندرس التدفق الدائري لاقتصاد مفتوح مع وجود القطاع الحكومي، أي سوف نقوم بإضافة قطاعين آخرين و هما: القطاع الحكومي و القطاع الخارجي، وكذلك إضافة السوق المالية مقارنة بالنموذج السابق، كما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل (١،٣) نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق



٢/ التدفق الدائري للإنتاج والدخل

• نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق

(١) القطاعات الاقتصادية الرئيسية

مقارنة بالنموذج السابق (قطاعين: أ- قطاع المستهلكين ، ب- قطاع المنتجين)

سوف ندرس قطاعين إضافيين و هما:

أ- القطاع الحكومي Government Sector: يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. وينقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

- الإنفاق الجارى (Current Expenditure) وهو مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية بهدف استمرار عملها ونشاطها، كدفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية.
- الإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure) وهو مجموع النفقات التي تصرفها الحكومة في عدة مجالات وقطاعات من أجل تحقيق عائد مالي أو بشري أو خلق المزيد من فرص عمل جديدة، كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية و الإنفاق على إنشاء مشاريع إنتاجية صناعية

ب - القطاع الخارجي Foreign Sector

تقوم القطاعات الثلاثة (العائلي، الأعمال، الحكومي) بدفع قيمة وارداتهم من السلع والخدمات التي لا يتم توفرها محلياً للعالم الخارجي، حيث يسمى هذا النوع من المدفوعات بالإنفاق على الواردات Import Expenditure. في المقابل، نجد أن المنتجين في قطاع الأعمال وقطاع الحكومة يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً (الصادرات) Revenue Export من قطاع العالم الخارجي. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports)، أو الميزان التجاري (Balance of Trade).

(٢) الأسواق التي تخدم القطاعات الرئيسية

مقارنة بالنموذج السابق (سوقين: أ- سوق عناصر الإنتاج، ب- سوق السلع والخدمات) سوف ندرس سوق آخر إضافي و هو:

- السوق المالية: هي عبارة عن تلك السوق التي تقوم بعمليات الوساطة المالية (البنوك التجارية و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) بين وحدات الفائض في الاقتصاد (أصحاب المدخرات) ووحدات العجز (المستثمرين).

• شرط توازن الاقتصاد الكلي

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير. يتحقق وضع التوازن Equilibrium الكلي في الاقتصاد عندما يتحقق شرط التوازن في صيغته العامة (مهما كان نموذج التدفق الدائري للإنتاج والدخل):

الدخل الكلي = الإنفاق الكلي

أي أن

العرض الكلي = الطلب الكلي

- في اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات وثلاثة أسواق وهو الأقرب للواقع، يكون شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي:

$$C + I + G + (X - M) = Y$$

(C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص (من قبل القطاع العائلي).

(G) : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية و سلع الاستثمار.

(I) : الإنفاق الاستثماري الخاص (من قبل قطاع الأعمال).

(X) : الصادرات (M) : الواردات

٣. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

لكي تتم عملية القياس بصورة دقيقة يتطلب ذلك توفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن القيم الاقتصادية التي تنشأ نتيجة للعلاقات التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية عبر الأسواق الموجودة في هذا الاقتصاد.

وبصفة عامة توجد ثلاثة طرق يمكن استخدامها في قياس الناتج المحلي الإجمالي والتي تشمل الآتي:

١. طريقة الناتج

٢. طريقة الإنفاق.

٣. طريقة الدخل.

٣. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

١,٣. طريقة الناتج: تتم هذه الطريقة بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة بشكلها النهائي في سعرها السائد في السوق، و بجمع مجموع عمليات الضرب (القيمة السوقية) نحصل على الناتج المحلي الجمالي و ذلك خلال سنة.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] (و ذلك لجميع السلع والخدمات النهائية)

مثال ١: لنفترض أن اقتصاد دولة ما ينتج السلع التالية في سنة ٢٠٠٦

سنة 2006			السلع
القيمة السوقية (Q*P)	السعر (بالريال) P	الكمية (بالطن) Q	
8117000	1000	8117	تمر
200000	100	2000	سكر
50000	10	5000	حليب
144000	12	12000	قهوة
8511000	الناتج المحلي الإجمالي		

$$GDP = 8117 \times 1000 + 2000 \times 100 + 5000 \times 10 + 12000 \times 12$$

$$GDP = 8117000 + 200000 + 50000 + 144000 = 8511000$$

٣. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

٢,٣. **طريقة الإنفاق:** يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق باحتساب مجموع ما تنفقه القطاعات الأربعة في شراء السلع والخدمات النهائية لكافة القطاعات الاقتصادية. حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على النحو التالي:

الناتج المحلي الإجمالي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي + صافي إنفاق القطاع الخارجي
و عليه يمكن لنا صياغة المعادلة التالية:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن:

(C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص (من قبل القطاع العائلي).

(I) : الإنفاق الاستثماري الخاص (من قبل قطاع الأعمال).

(G) : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية و سلع الاستثمار.

(X) : الصادرات (M) : الواردات.

٣. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

٢,٣. **طريقة الإنفاق:**

مثال 2: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (2006)		
GDP%	الإنفاق (مليون ريال)	بنود الإنفاق
68.2	5808	الإنفاق الاستهلاكي الخاص
16.1	1367	الإنفاق الاستثماري الخاص
17.5	1487	الإنفاق الحكومي
-1.8	-151	صافي الصادرات
100	8511	الناتج المحلي الإجمالي



المحاضرة الثالثة

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

٣. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

٣.٣. طريقة الدخل:

- يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية (أي الدخل المحلي الصافي) مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة وإهلاك الأصول الثابتة ومطروحاً منها الإعانات الحكومية غير المباشرة.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = الدخل المحلي الصافي (NDI) + اهتلاك الأصول الثابتة (D) + الضرائب غير المباشرة (IT) - الإعانات الحكومية غير المباشرة (IGS).

- و بما أن إجمالي الضرائب غير المباشرة (IT) - الإعانات الحكومية غير المباشرة (IGS) = صافي الضرائب غير المباشرة (NIT) ، فإن:

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الصافي + اهتلاك الأصول الثابتة + صافي الضرائب غير المباشرة.

ملاحظات:

- يعرف الدخل المحلي الصافي (NDI) Net Domestic Income : بأنه عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. فالعمل يتولد منه الأجور، والأرض يتولد عنها الربح، ورأس المال يتولد عنه الفوائد، والتنظيم يتولد عنه الأرباح.
- مما سبق يمكن كتابة معادلة الدخل المحلي الصافي كما يلي:

الدخل المحلي الصافي = الأجور + الربح + صافي الفوائد + أرباح الشركات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

- الضرائب غير المباشرة (IT) Indirect Taxes: تشمل الضرائب غير المباشرة ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات، وهذه الضرائب تفرضها الحكومة على المنتجين وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج، وعلى ذلك فهي لا تمثل دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن الدخل المحلي الصافي بل تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها تحتسب كإيراد للدولة.
- الإعانات الحكومية غير المباشرة (IGS) Indirect Government Subsidies : مثل دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، مثل الخبز، من خلال توفير الدقيق للمخابز بأسعار مخفضة (مدعمة) ، و عليه فإنه لا بد من حذفها عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي.
- اهتلاك الأصول الثابتة أو اهتلاك رأس المال (D) Capital Depreciation : أي المبالغ المالية التي تخصص لصيانة الآلات التي أصابها العطب أثناء الإنتاج، كما يشمل قطع الغيار للآلات وهي اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية. و بما أن اهتلاك الأصول الثابتة يعد تكلفة من وجهة نظر المنتج فإنها لا تدخل ضمن الدخل المحلي الصافي بل تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

- كما أنه يمكن التوصل إلى الناتج المحلي الصافي (NDP)،
وذلك بحذف إهلاك الأصول الثابتة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن:

$$\text{الناتج المحلي الصافي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} - \text{إهلاك الأصول الثابتة}$$

- كذلك يمكن احتساب الناتج المحلي الصافي بعد إضافة صافي الضرائب الغير المباشرة الى الدخل المحلي الصافي، أي أن

$$\text{الناتج المحلي الصافي} = \text{الدخل المحلي الصافي} + \text{صافي الضرائب الغير مباشرة}$$

مثال 3: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (سنة 2006)		
GDP%	الدخل (مليون ريال)	بنود الدخل
58.5	4981	دخول العاملين
5.3	449	صافي الفائدة
1.9	163	دخل الإيجارات
9.7	825	أرباح الشركات
6.8	577	دخول المالكين للأعمال الصغيرة
9.5	808	زائد الضرائب غير المباشرة
-2.3	-200	ناقصاً الإعانات غير المباشرة
89.4	7603	الناتج المحلي الصافي
10.6	908	زائد إهلاكات الأصول الثابتة
100	8511	الناتج المحلي الإجمالي

٤. مؤشرات أخرى لقياس النشاط الاقتصادي

زيادة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي لأي بلد ما، سوف نستخدم كذلك بعض المؤشرات الأخرى في قياس أداء النشاط الاقتصادي الكلي وفي تحديد اتجاه هذا النشاط وسرعة نموه عبر الزمن. وتضم هذه المؤشرات احتساب القيم التالية:

- الناتج القومي الإجمالي.
- الناتج القومي الصافي.
- الدخل الشخصي.
- الدخل الشخصي المتاح.

٤.١. الناتج القومي الإجمالي:

يفصد بالناتج القومي الإجمالي GNP القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يقوم المواطنون فقط (أهل البلد) بإنتاجها سواء داخل الحدود الجغرافية لبلدهم أو خارجها، وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. و عليه يمكن احتساب الناتج القومي الإجمالي كالآتي:

$$\text{الناتج القومي الإجمالي (GNP)} = \text{الناتج المحلي الإجمالي (GDP)} + \text{صافي عوائد عناصر الإنتاج (NFI)}$$

صافي عوائد عناصر الإنتاج (NFI) = عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج ناقص عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن الى الخارج.

٢,٤. الناتج القومي الصافي (NNP) Net National Product :

الناتج القومي الصافي (NNP) = الناتج القومي الإجمالي (GDP) - اهتلاك الأصول الثابتة (D)

٣,٤. الدخل الشخصي (PI) Personal Income :

يتم احتساب الدخل الشخصي بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي = الدخل المحلي الصافي - الضرائب على أرباح الشركات - الأرباح غير الموزعة - استقطاعات الضمان الاجتماعي + مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام.

٤,٤. الدخل الشخصي المتاح (DPI) Disposable Personal Income :

يتم احتساب الدخل الشخصي المتاح بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - ضريبة الدخل الشخصي

و يعتبر الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يحق للأفراد التصرف فيه بحرية كاملة سواء بالإنفاق (الاستهلاك) أو الادخار، و عليه فإن:

الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار

مثال ٤: المقاييس المختلفة للناتج و الدخل (مليون ريال)

٩٧٠	١. الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠	(+) عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج
١٥٠	(-) عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن
١٠٢٠	٢. الناتج القومي الإجمالي
١٠٠	(-) اهتلاك الأصول الثابتة
٩٢٠	٣. الناتج القومي الصافي

٥. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و الحقيقي

١,٥. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (النقدي) (Nominal Gross Domestic Product (NGDP) :

هو مجموع الكميات من السلع و الخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة معينة مضروب في أسعارها السائدة في السوق في نفس هذه السنة (مجموع القيم السوقية). إذا فإن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Prices).

ملاحظة :

لا بد من الإشارة إلى أن استخدام الناتج المحلي الاسمي قد يلمح بأن الناتج المحلي الإجمالي للدولة ارتفع (انخفض) بالرغم من أن الكمية المنتجة من السلع و الخدمات النهائية هي في الحقيقة ثابتة و لكن الذي تغير فقط هي الأسعار بحيث ارتفعت (انخفضت). بالتالي يجب تحييد تأثير التغير في الأسعار لمعرفة التغيرات الحقيقية للناتج المحلي و ذلك باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Product (RGDP) Real Gross Domestic أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

مثال ١:

لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية، الأسعار والنتاج المحلي الإجمالي لسنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	النتاج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)
٢٠١٠	١٠	١٠	١٥	٥	١٧٥
٢٠١١	١٠	١٢	١٥	٦	٢١٠

■ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في سنة (٢٠١٠) يساوي $(١٥*٥) + (١٠*١٠) = ١٧٥$

■ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في سنة (٢٠١١) يساوي $(١٥*٦) + (١٠*١٢) = ٢١٠$

٢,٥. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) : Real Gross Domestic Product

للحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا بد أن نختار سنة معينة نسميها السنة الأساسية أو المرجعية (Base Year)، و نستخدم أسعار هذه السنة لحساب قيمة الانتاج لباقي السنوات.

مثال مبسط (٢)

لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية و الأسعار لسنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١. فإذا اخترنا سنة ٢٠١٠ كسنة أساسية، يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كالتالي:

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2010	10	10	15	5	175	175
2011	30	12	30	6	540	450

حيث أن:

■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة (٢٠١٠) : $(١٥*٥) + (١٠*١٠) = ١٧٥$

■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة (٢٠١١) : $(١٥*٦) + (٣٠*١٢) = ٤٥٠$

كما نلاحظ من خلال الجدول في المثال المبسط رقم ٢ أن:

■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يستثنى الزيادة في الأسعار من سنة إلى أخرى ويعكس الزيادة في الإنتاج فقط (الزيادة الحقيقية).

لمعرفة مدى تطور حجم الإنتاج في اقتصاد أي بلد ما خلال فترة زمنية معينة، يفضل دراسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر على ذلك، حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل، ويؤشر انكماشه على العكس

٦. النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Growth) **بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى**. ويمكن

قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

مثال:

إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما يساوي ٨٠٠ مليار دولار في سنة ٢٠١١، بينما كان ٧٥٠ مليار دولار في سنة ٢٠١٠، فإن معدل النمو الاقتصادي لهذا البلد في سنة ٢٠١١ هو
معدل النمو الاقتصادي في سنة ٢٠١١ =

$$\frac{RGDP_{2011} - RGDP_{2010}}{RGDP_{2010}} \times 100$$

$$\frac{800 - 750}{750} \times 100 = 6.7\%$$

- كذلك يمكن لنا استخدام أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يمكن استخدامه كمؤشر لمستوى رفاهية المجتمع.
- ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

$$\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} = \text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد}$$

- لتحقيق تحسن في رفاهية أفراد المجتمع لابد أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، و يطلق على الفرق بينهما بمعدل النمو الصافي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٧. عيوب استخدام معدل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية

- هناك بعض المآخذ على استخدام نصيب الفرد من الناتج الحقيقي كمؤشر للرفاهية نلخصها في النقاط الثلاثة التالية:
١. إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المنزلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.
 ٢. تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.
 ٣. لا تأخذ طرق تقدير الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية

النجاح هو الجزء الأصغر من التجربة.



المحاضرة الرابعة

التضخم والبطالة والدورة الاقتصادية

١. التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. و عليه، فإن الارتفاع المؤقت في الأسعار لا يعبر عن وجود حالة من التضخم، وكذلك الارتفاع الجزئي في أسعار بعض السلع لا يعبر أيضا عن وجود حالة من التضخم.

ويمكن قياس معدل التضخم (زيادة مستوى العام للأسعار) باستعمال إحدى الطريقتين :

١. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer Price Index)

٢. مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)

١.١. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer Price Index):

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) عن طريق قسمة القيمة السوقية لمجموعة مختارة (سلعة) من السلع والخدمات النهائية في سنة معينة (سنة المقارنة)، على القيمة السوقية لنفس مجموعة السلع والخدمات ولكن في سنة الأساس: مضروب في مئة، وذلك على النحو الذي توضحه المعادلة التالية:

$$100 \times \frac{\text{القيمة السوقية للسلة في سنة المقارنة}}{\text{القيمة السوقية للسلة في سنة الأساس}} = \text{CPI}$$

مثال مبسط ١:

الجدول التالي يمثل أسعار وكميات السلع المستهلكة (قهوة و كفتب) في مجتمع ما في ٢٠١٠ و ٢٠١١، مع اختيار سنة ٢٠١٠ كسنة أساس .

السنة	كمية القهوة	سعر القهوة	كمية الكفتب	سعر الكفتب	تكلفة السلعة (القيمة السوقية)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI)
2010	100	2	10	50	700	$\frac{700}{700} \times 100 = 100$
2011	110	4	10	70	1140	$\frac{1140}{700} \times 100 = 163$

و عليه، يحتسب معدل التضخم على النحو التالي:

$$100 \times \frac{\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لسنة الأساس}} = \text{معدل التضخم}$$

= بمعنى أن معدل التضخم سنة (٢٠١١)

$$\frac{CPI_{2011} - CPI_{2010}}{CPI_{2010}} \times 100 = \frac{163 - 100}{100} \times 100 = 63\%$$

الأسعار ارتفعت بنسبة ٦٣% بين سنة ٢٠١٠ و ٢٠١١



٢,١. مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator):

هو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مضروب في مئة.

$$\text{المخفض (المنبسط)} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الإسمي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

مثال مبسط ٢

لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية، الأسعار والناتج المحلي الإجمالي لسنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مع اختيار سنة ٢٠٠٩ كسنة أساس.

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
2009	500	10	300	30	14000	14000	$\frac{14000}{14000} \times 100 = 100$
2010	600	12	400	40	23200	18000	$\frac{23200}{18000} \times 100 = 129$

و عليه، يحتسب معدل التضخم على النحو التالي:

مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة المقارنة مطروح منه مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس مقسوم على مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس (٢٠٠٩) مضروب في مئة.

بمعنى أن:

$$\text{معدل التضخم (سنة ٢٠١٠)} = \frac{GDPD_{2010} - GDPD_{2009}}{GDPD_{2009}} \times 100 = \frac{129 - 100}{100} \times 100 = 29\%$$

← الأسعار ارتفعت بنسبة ٢٩% بين سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

٣,١. آثار التضخم

يترتب على استمرار ارتفاع مستويات التضخم آثار سلبية سواء كان ذلك على معيشة أفراد المجتمع أو على النشاط الاقتصادي ككل. و في ما يلي ملخص لأهم هذه الآثار:

- **أثر التضخم على الدخل:** يؤدي التضخم الى اعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، و ذلك نتيجة ارتفاع الأسعار بسرعة و بمعدلات أكبر من ارتفاع الدخل النقدية لبعض أفراد المجتمع. و عليه، فإن أفراد المجتمع ذوي الدخل الثابتة أو الغير المرنة، مثل: العاملون بالقطاع الحكومي أو المتقاعدون سوف يتأثرون بشكل مباشر من التضخم، أي أن دخولهم الحقيقية سوف تنخفض بأكثر حدة مقارنة بأفراد المجتمع ذوي الدخل المتغيرة أو المرنة، مثل: رجال الأعمال و التجار. و بالتالي يعيد التضخم توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المرنة على حساب أصحاب الدخل الغير المرنة.
- **أثر التضخم على الاستثمارات:** يؤدي التضخم الى ظهور أجواء تشاؤمية لدى المستثمرين بسبب ارتفاع المخاطر نتيجة عدم تحديد اتجاه أسعار المنتجات و أسعار عناصر الإنتاج. و عليه، فإن المستثمرين سوف يتخلون على الاستثمارات الانتاجية طويلة المدى مقابل التوجه الى الاستثمارات قصيرة المدى (التجارية).

■ أثر التضخم على الميزان التجاري:

يؤدي التضخم الى انخفاض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية الأقل سعراً، نتيجة ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج، و بذلك تنخفض الصادرات الوطنية مقابل ارتفاع الواردات، مما ينجم عنه حدوث عجز في الميزان التجاري.

٢. البطالة

يعتبر توفير مواطن شغل جديدة أي الترفيع من مستوى التوظيف من أهم أهداف الاقتصاد الكلي و التي يسعى اليها كل راسمي السياسة الاقتصادية في أي بلد ما. وفي حالة العجز عن تحقيق هذا الهدف يدخل الاقتصاد في وضعية نقص التشغيل أو ما يعرف بظاهرة البطالة. وبالتالي يمكن تعريف البطالة بأنها: التعطل أو التوقف الجبري لجزء من الأيدي العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل (و يكون سنهم اكبر من ١٦ سنة وأقل من ٦٥ سنة) . وتقاس البطالة في المجتمع بما يسمى بمعدل أو بنسبة البطالة.

١,٢. مؤشرات سوق العمل: يمكن في هذا الخصوص الحديث عن ثلاثة أنواع من المؤشرات:
أ- نسبة البطالة: ولحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}} \times 100$$

مع العلم أن:

اجمالي القوة العاملة الفاعلة = عدد العاطلين + عدد المشتغلين

مثال مبسط ١: وفقا للمعلومات المقدمة في الجدول التالي، احسب معدل البطالة لسنة ٢٠٠٢

عدد المشتغلين	134.04	معدل البطالة
عدد العاطلين	8.35	
اجمالي القوة العاملة الفاعلة	142.39	$\frac{8.35}{142.39} \times 100 = 5.9\%$

ب- نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة: ولحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة} = \frac{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

تستخدم نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة كمؤشر عن عدد الاشخاص الراغبين و القادرين على العمل ممن في سن العمل، سواء كانوا يعملون فعلا أو عاطلون فعلا عن العمل.

ج- نسبة الاستخدام إلى السكان: ولحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

تستخدم هذه النسبة كمؤشر لمدى توفر فرص العمل و كذلك درجة التوافق بين مهارات العمال و فرص العمل المتاحة.

٢. البطالة

١,٢. مؤشرات سوق العمل:

مثال مبسط ٢:

وفقا للمعلومات المقدمة في الجدول احسب

كل مؤشرات سوق العمل

$$\checkmark \text{ نسبة البطالة} = \frac{1}{4.5} \times 100 = 22\%$$

$$\checkmark \text{ نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة} = \frac{4.5}{6} \times 100 = 75\%$$

$$\checkmark \text{ نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{3.5}{6} \times 100 = 58\%$$

الجدول رقم (٤-١): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين		
	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصاً من هم دون عمر (١٦) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (٦٥) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	$[(3+2)-1]=4$
5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	$(5)-(4)=6$
7- ناقصاً عدد العاطلين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	$(7)-(6)=8$

* أي الأشخاص الذين هم في عمر العمل من القادرين والراغبين في العمل، إلا أنهم لا يجدون فرصاً للعمل.

أ- البطالة الدورية Cyclical Unemployment:

يظهر هذا النوع من البطالة متأثراً بحركة نمو الاقتصاد. فعند دخول الاقتصاد في دائرة الركود والتراجع تظهر البطالة الدورية، وحينما يشهد الاقتصاد حالة الرواج والازدهار، فإن هذه البطالة تختفي، ويسود التشغيل الكامل داخل الاقتصاد، وبالتالي يمكن أن يكون هذا النوع من البطالة يساوي صفراً.

ب- البطالة الاحتكاكية Fractional Unemployment

هي بطالة ناجمة عن انتقال بعض أفراد القوة العاملة من عمل إلى عمل آخر بسبب تطورات ظروف العمل أو الرغبة في وظيفة أفضل أو الرغبة في الانتقال من منطقة إلى أخرى. وتتسم البطالة الاحتكاكية بأنها ظاهرة ذات طابع قصير الأجل. هذا النوع من البطالة يكون موجود في أي مجتمع و لا يمكنه أن يكون صفراً.

ج - البطالة الهيكلية Structural Unemployment

يحدث هذا النوع عندما تؤدي التغيرات السريعة في هيكل الاقتصاد الي خسائر كبيرة في عدد الوظائف، كالانتقال من اقتصاد زراعي الى صناعي، مما يؤدي ذلك لحدوث بطالة هيكلية لعمال القطاع الزراعي بسبب عدم تتوفر المؤهلات و المهارات اللازمة (التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة). كذلك ينتج هذا النوع من البطالة بسبب التراجع في انتاج بعض السلع نتيجة للمنافسة الدولية. هذا النوع من البطالة يكون طويل المدى و لا يمكنه أن يكون صفراً.

٣,٢. آثار البطالة:

أ- الآثار الاقتصادية

في الأوقات التي تسود فيها ظاهرة البطالة، فإن انعكاساتها السلبية على الاقتصاد تكون في ممثلة الأشكال التالية:

- فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو تهيأت فرص العمل للمتطلين.
- قيام الدولة بتقديم دعم أو اعانات للمتطلين، يمثل تكلفة بالنسبة للدولة والتي قد تقوم بدورها بتمويل هذه التكلفة عن طريق فرض ضرائب اضافية على أفراد المجتمع. وفي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاعانات سيمثل عبئاً اضافياً علي دافعي الضريبة.

ب- الآثار الاجتماعية

عند استفحال ظاهرة البطالة في الاقتصاد، فإن المجتمع يصبح أكثر عرضة للعديد الظواهر الاجتماعية السالبة والتي قد تتواجد بين فئات المتطلين، كانتشار الفقر وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات والاضطرابات الاجتماعية

٣. الدورة الاقتصادية

يمكن تعريف الدورة الاقتصادية على أنها:

تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار مقارنة بالمعدلات الطبيعية. وتظهر بصورة دورية و بصفة أساسية في الدول الرأسمالية التي تعتمد على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

التقلبات المشار إليها أعلاه في النشاط الاقتصادي عادة ما يتم التعبير عنها من خلال تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج.

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل وهي:

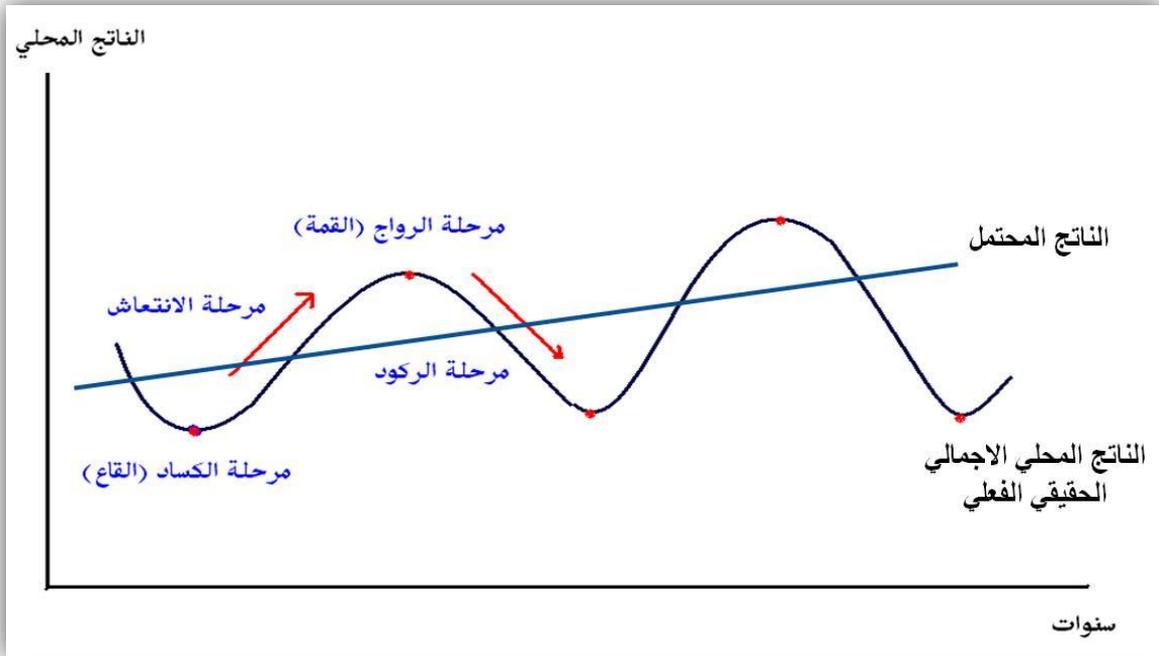
١,٣. مراحل الدورة الاقتصادية:

أ- **مرحلة الركود Recession**: تتميز هذه المرحلة بانخفاض في مستويات الناتج المحلي و ارتفاع نسبة البطالة مقابل انخفاض نسبة التضخم.

ب- **مرحلة الكساد Depression**: وتتسم بانخفاض شديد في الناتج الحقيقي مقارنة بالناتج المحتمل كما تنخفض نسبة التضخم مقابل ارتفاع نسبة البطالة بصورة كبيرة.

ت- **مرحلة التوسع Expansion**: وتسمى أيضاً مرحلة الانتعاش أو الاستعادة. وفيها ينمو الناتج الحقيقي و بمعدل أعلى من الناتج المحتمل و يميل المستوى العام للأسعار (التضخم) إلى الارتفاع ونسبة البطالة إلى الانخفاض.

ج- **مرحلة الرواج Boom**: ويطلق عليها أيضاً مرحلة القمة ، وتتميز بارتفاع حجم الناتج الحقيقي بمعدل سريع، فيزيد حجم الدخل ومستوى التوظيف، ونسبة البطالة تكون في اقل معدلاتها، مقابل ارتفاع مطرد في نسبة التضخم.



٢,٣. صفات الدورة الاقتصادية:

- صعب التنبؤ بحدوثها
- غير منتظمة في طول مراحلها و مدتها.
- هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.
- البطالة الناشئة عن الدورة الاقتصادية تسمى البطالة الدورية.
- عندما يكون الناتج المحتمل أكبر من الناتج الحقيقي تكون هناك فجوة انكماشية، أما إذا كان الناتج الحقيقي أكبر من الناتج المحتمل تسمى هذه الفجوة بالفجوة التوسعية.
- خلال الفجوة الانكماشية تأخذ البطالة الدورية قيما موجبة أما خلال الفجوة التوسعية تكون سالبة.
- في حال تساوي الناتج الحقيقي مع الناتج المحتمل فإن البطالة الدورية تكون صفرا. و عليه يكون معدل البطالة: **معدل طبيعي = معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية.**



المحاضرة الخامسة

العرض الكلي والطلب الكلي

١ / العرض الكلي Aggregate Supply -

يقصد بالعرض الكلي الكمية الكلية من السلع والخدمات النهائية التي ترغب قطاعات الأعمال في إنتاجها وبيعها حسب مستويات الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة (عادة سنة). بمعنى آخر يشير العرض الكلي إلى ذلك الحجم من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي ينتجه الاقتصاد عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال سنة معينة.

١,١ محددات العرض الكلي:

تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاثة التالية:

- ✓ كمية العمل
- ✓ كمية رأس المال
- ✓ المستوى التقني السائد

ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية:

$$Y = f(L, K, T)$$

Y: العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي)، كمية العمل (L)، كمية رأس المال (K) والتقنية المتاحة (T)

■ العلاقة بين هذه المحددات والعرض الكلي علاقة طردية (موجبة) فكلما زادت كمية العمل أو كمية رأس المال أو تحسن المستوى التقني (التكنولوجي)، كلما زاد العرض الكلي والعكس صحيح.

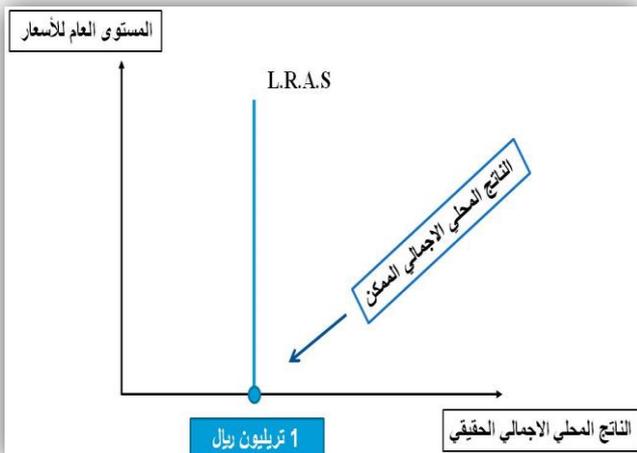
■ تعتبر كمية رأس المال والمستوى التقني ثابت في المدى القريب ولا يمكن تغييرها في المدى الطويل. بينما يعتبر عنصر العمل هو العنصر المتغير الوحيد في المدى القريب. حيث يمكن تغيير كمية العمل (عدد ساعات العمل أو عدد العمال) حسب رغبة المنتجين في التوسع أو الانكماش في الإنتاج.

و يمكن التفرقة بين نوعين من العرض الكلي: العرض الكلي الخاص بالمدى البعيد والعرض الكلي الخاص بالمدى القريب.

❖ العرض الكلي في المدى البعيد Long-run Aggregate Supply (LRAS)

يعكس العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) كمية السلع والخدمات النهائية التي يمكن أن ينتجها الاقتصاد عندما تكون كل عناصر الإنتاج موظفة بشكل كامل وتعمل بمعدل طبيعي (الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية). أي أن العرض الكلي في المدى البعيد يعكس ما يعرف بالناتج المحلي الممكن (Potential RGDP).

والناتج المحلي الممكن غير مرتبط بالمستوى العام للأسعار، لذا فإن منحنى العرض الكلي في المدى الطويل هو عبارة عن خط عمودي يعكس الكمية الممكن إنتاجها من السلع والخدمات بغض النظر من المتغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

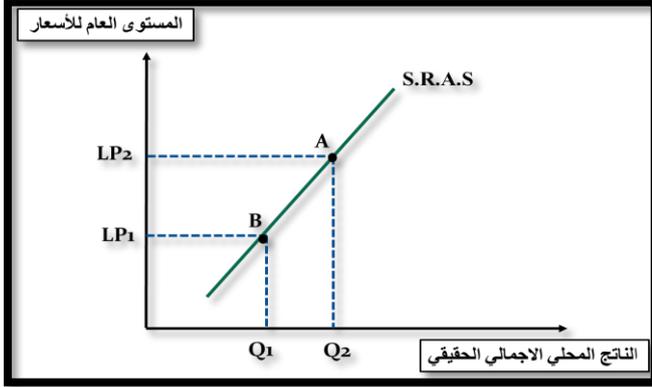


ليس هناك أي علاقة بين الكمية الممكن إنتاجها من سلع وخدمات والمستوى العام للأسعار. وذلك لأن في المدى البعيد يكون التغير في الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج مساوية لنسبة تغير أسعار السلع والخدمات، فتبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير مما لا يحفز قطاع المنتجين على الترفيع في الإنتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار.

❖ العرض الكلي في المدى القريب (SRAS) Short-run Aggregate Supply

العرض الكلي في المدى القريب (SRAS) يعكس **العلاقة الطردية** (الموجبة) بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (أي الكميات المعروضة من السلع والخدمات النهائية) و مستوى الأسعار، مع بقاء كل العوامل الأخرى مثل الأجور و تكاليف باقي عناصر الإنتاج ثابتة. و عليه يكون ميل منحنى العرض الكلي في المدى القريب موجب. وهو بذلك يعبر عن الآتي:

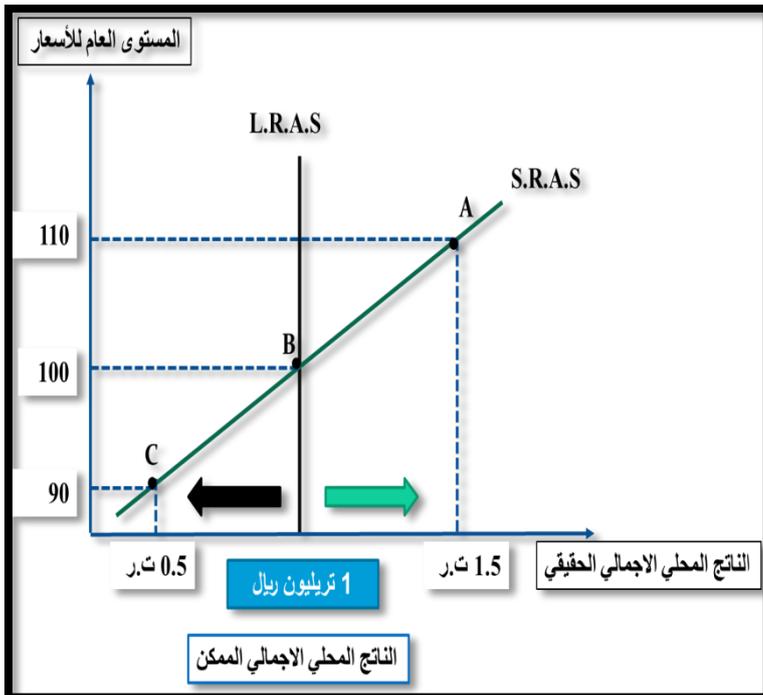
- رغبة المنتجين الدائمة في عرض كميات **أكبر** من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند المستويات **العليا** من الأسعار مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.
- ورغبتهم في ذات الوقت في عرض كميات **أقل** عند المستويات **الدنيا** من الأسعار، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.



عند ارتفاع المستوى العام للأسعار من $(LP1)$ إلى $(LP2)$ ، ترتفع الكمية المعروضة من $(Q1)$ إلى $(Q2)$ ، والعكس صحيح.

ملاحظة:

- إن التغير في المستوى العام للأسعار يعمل على تغيير الكمية المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا يعني ان الحركة من نقطة الى أخرى تكون على **نفسى المنحنى**، أي أن منحنى العرض في المدى القصير لا ينتقل بتغير مستوى العام للأسعار .
- أما انتقال المنحنى **الى اليمين أو اليسار** فهو بسبب تغير أحد العوامل المؤثرة على العرض مثل معدلات الأجور.



- عند مستوى عام للأسعار يساوي ١٠٠ يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي مع الناتج المحلي الإجمالي الممكن (١ ت.ر) عند النقطة B فيكون الاقتصاد عند حالة الاستخدام الكامل أو التوظيف الكامل أي أن **معدل البطالة الدورية = ٠** و بذلك يكون معدل البطالة = معدل البطالة الطبيعي.
- عندما يرتفع مستوى العام للأسعار الى ١١٠ ترتفع الكمية المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند النقطة A (١,٥ ت.ر) مقارنة بالمحتمل (١ ت.ر) و بالتالي يزداد توظيف العمال و ينخفض معدل البطالة حيث يصبح أقل من المعدل الطبيعي. و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل **بالفجوة التضخمية**. (المشار إليها بالسهم الأخضر)
- أما اذا انخفض المستوى العام للأسعار الى ٩٠ عند النقطة C تخفض الكميات المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (٠,٥ ت.ر) مقارنة بالمحتمل (١ ت.ر) و بالتالي ترتفع معدلات البطالة نتيجة ظهور البطالة الدورية (نتيجة تسريح العمال) و يصبح معدل البطالة أعلى من الطبيعي و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي و الناتج المحتمل **بالفجوة الانكماشية**. (المشار إليها بالسهم الأسود)

٢. الطلب الكلي Aggregate Demand

يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها والذي يمثل في نفس الوقت الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

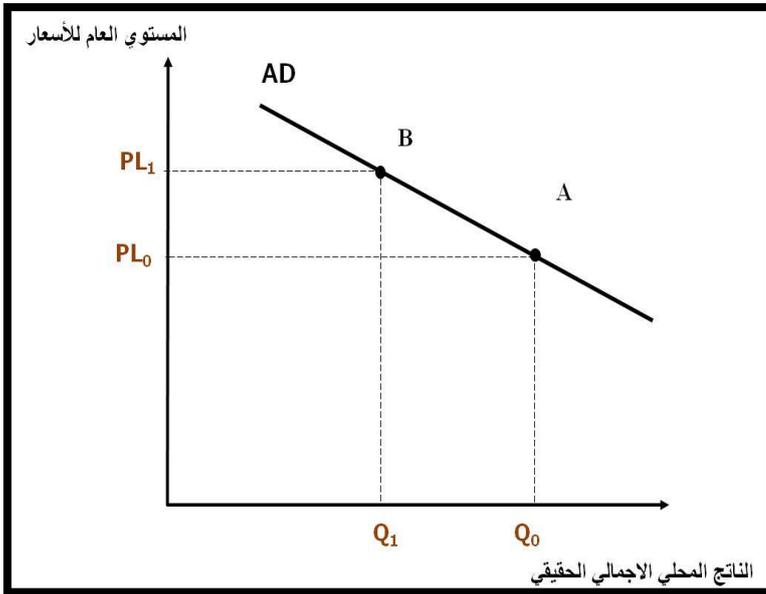
الطلب الكلي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي + إنفاق القطاع الخارجي
و يمكن التعبير عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية بالمعادلة التالية:

$$AD = C + I + G + X - M$$

يعكس الطلب الكلي عن وجود علاقة عكسية (أو سالبة) بين المستوي العام للأسعار والكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). و عليه يكون ميل منحنى الطلب الكلي سالب. وهو بذلك يعبر عن الآتي:

- عندما **يرتفع** المستوى العام للأسعار، تقل الكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية.
- وعندما **ينخفض** المستوى العام للأسعار، تزيد الكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية.

وفيما يلي يتم توضيح ذلك من خلال الاستعانة بالرسم البياني لمنحنى الطلب الكلي:



ملاحظة:

إن تغير المستوى العام للأسعار يعمل على التحرك على **نفس المنحنى** ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى. أما انتقال المنحنى **الى اليمين أو اليسار** فليس له علاقة بالمستوى العام للأسعار، بل هو بسبب تغير أحد العناصر المكونة للطلب الكلي وهي الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي و إنفاق القطاع الخارجي.

- **ملاحظة:** لا بد أن لا نخلط بين منحنيات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي. فمنحنيات الطلب والعرض في الاقتصاد الجزئي تبين أو تتناول كميات وأسعار السلع المفردة.

١,٢. محددات و مكونات الطلب الكلي

□ **الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C):** وهو كل ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع النهائية سواء كانت سلع معمرة (السيارات والتجهيزات المنزلية والاثاث...) أو سلع غير معمرة (الطعام والشراب والملابس...) والخدمات (خدمات صحية، اتصالات، بنوك). وهو يعد من أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة.

و وفقا لكيبنز فإن أهم عامل يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي هو الدخل. حيث أنه كلما زاد الدخل الافراد زاد استهلاكهم و لكن بنسبة تقل عن نسبة زيادة الدخل، و ذلك من أجل ادخار الجزء المتبقي من زيادة الدخل. وعليه، فإنه هناك علاقة طردية (أو موجبة) بين الدخل والاستهلاك.

يمكن كتابة دالة الاستهلاك الكينزية بصيغتها الخطية على النحو التالي:

$$C = a + bY$$

حيث تشير كل من:

a: الاستهلاك المستقل أو الذاتي (Autonomous Consumption) أي الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل و هو الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك. بمعنى أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل لا بد له من الاستهلاك ويحصل عليه عن طريق: الاقتراض أو المساعدات حكومية. أي أنه يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر

b: الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume): يوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الاستهلاك على التغير في الدخل:

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y} ; \quad 1 > b > 0$$

bY: الاستهلاك التابع وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل، فإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر، وكلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع.

بما أن الميل الحدي للاستهلاك تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح ($1 > b > 0$) فهي موجبة لأن العلاقة بين الدخل (Y) و الاستهلاك (C) موجبة كما بين ذلك كينز، و قيمة الميل تكون أقل من الواحد الصحيح و ذلك لافتراض كينز بأن الافراد يدخرون (S) جزءا من دخولهم. و عليه يتوزع الدخل الى استهلاك و ادخار $Y = C + S$



ثمرة النجاح تأتي من الصبر الطويل.

المحاضرة السادسة

العرض الكلي والطلب الكلي

١,٢. محددات و مكونات الطلب الكلي

□ الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C):

مثال ١:

الدخل	الاستهلاك	الادخار
0	1000	-1000
1000	1800	-800
2000	2600	-600
3000	3400	-400
4000	4200	-200
5000	5000	0
6000	5800	200
7000	6600	400
8000	7400	600

حسب الجدول فإن الميل الحدي للاستهلاك

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{2600-1800}{2000-1000} = \frac{800}{1000} = 0.8$$

إذا تكون دالة الاستهلاك حسب الجدول على

$$C = 1000 + 0.8Y$$

مثال ١:

■ يتضح من الجدول السابق أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار. كما يمكن لنا أن نلاحظ أن الادخار كان سالبا بالنسبة للخمس المستويات الأولى من الدخل، وذلك بسبب تجاوز الانفاق الاستهلاكي مستوى الدخل. أي أن المجتمع في هذه الحالة يلجأ إلى استخدام مدخراته السابقة أو يلجأ إلى الاقتراض.

■ حسب الجدول السابق فإن دالة الاستهلاك: $(C = 1000 + 0.8Y)$ أي أن الحد الأدنى الضروري للاستهلاك 1000 مليون وحدة نقدية وهو المستوى الذي تبدأ عنده دالة الاستهلاك. كذلك تبلغ قيمة الميل الحدي للاستهلاك $(b = 0.8)$ أي أنه كلما زاد الدخل بـ 1000 مليون وحدة نقدية زاد الاستهلاك بـ 800 مليون وحدة نقدية

و في نفس الوقت يزيد الادخار بـ 200 مليون وحدة نقدية.

و عليه يمكن لنا كذلك تحديد دالة الادخار (S) والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بدالة الاستهلاك. حيث يتم التعبير عن دالة الادخار رياضياً باستخدام المعادلة التالية:

$$S = -a + (1-b)Y$$

■ حيث يمثل كل من Y و S الدخل والادخار على التوالي، a تشير إلى الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك، $(1-b)$ تشير إلى الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save) والذي يوضح مقدار التغير في الادخار عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الادخار على التغير في الدخل:

$$s = 1 - b = \frac{\Delta S}{\Delta y}$$

و بما أن الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار $(Y = C + S)$ فإن:

$$1 = (b) + (s)$$

إذا حسب المعطيات الموجودة في الجدول السابق تكون دالة الادخار على النحو التالي:

$$S = -1000 + 0.2Y$$

الميل المتوسط للاستهلاك (Average Propensity to Consume): يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الاستهلاك، و يمكن حسابه بقسمة مجموع الاستهلاك على مجموع الدخل: $\frac{C}{Y}$

الميل المتوسط للادخار (Average Propensity to Save): يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الادخار، و يمكن حسابه بقسمة مجموع الادخار على مجموع الدخل: $\frac{S}{Y}$

ملاحظة:

الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل، بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل و ذلك لأن مجموعهما دائماً

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

يساوي الواحد الصحيح.

مثال ٢:

(7) الميل الحدي للادخار $s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(5) الميل المتوسط للادخار 1+3	(4) الميل المتوسط للاستهلاك ك 1+2	(3) الادخار S	(2) الاستهلاك C	(1) الدخل القابل للانفاق Y
0.30	0.70	-0.15	1.15	-60	460	400
0.30	0.70	-0.06	1.06	-30	530	500
0.30	0.70	0	1.00	0	600	600
0.30	0.70	0.04	0.96	30	670	700
0.30	0.70	0.07	0.93	60	740	800
0.30	0.70	0.10	0.90	90	810	900
0.30	0.70	0.12	0.88	120	880	1000
0.30	0.70	0.14	0.86	150	950	1100
0.30	0.70	0.15	0.85	180	1020	1200

العوامل التي تؤثر (المحددة) على الانفاق الاستهلاكي الخاص:

- الثروة: هي مجموع الممتلكات النقدية والمالية والعقارية. فاذا زادت ثروة المستهلكين، كالحصول على الميراث أو زيادة قيمة الأسهم والعقارات التي يمتلكونها أدى ذلك لزيادة قوتهم الشرائية و بالتالي الزيادة في الانفاق الاستهلاكي مما ينعكس إيجاباً على الطلب الكلي.
- سعر الفائدة الحقيقي: المقصود به معدل سعر الفائدة النقدي بعد استبعاد معدل التضخم، حيث أن لسعر الفائدة الحقيقي أثر عكسي على الانفاق الاستهلاكي. فاذا ارتفعت معدلات الفائدة على المدخرات التي يودعها الأفراد في البنوك يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الادخار مقابل انخفاض معدلات الاستهلاك و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و العكس صحيح.
- التوقعات الخاصة بالدخل: فمثلاً إذا توقع الأفراد زيادة دخلهم في العام القادم فإن استهلاكهم من السلع والخدمات يزداد الآن و بالتالي يرتفع الطلب الكلي. والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل من الاستهلاك والميل أكثر نحو الادخار مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي.
- التوقعات الخاصة بمعدل التضخم: إذا توقع أفراد المجتمع ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل، فإن هذا الأمر يشجعهم على زيادة الاستهلاك واقتناء السلع والخدمات في الحال، وبالتالي الزيادة في الطلب الكلي. أما إذا كانت تنبؤاتهم تشير إلى حركة انخفاض في معدلات التضخم في المستقبل، فإن ذلك يدفعهم إلى تأجيل استهلاكهم والانتظار مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي.

□ الإنفاق الاستثماري الخاص (I):

هو عبارة عن الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية أو ما يعرف بالأصول الرأسمالية، وذلك كسواء المعدات والآلات اللازمة للمشروعات الإنتاجية. إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت مواد أولية أو وسيطة خلال فترة زمنية معينة.

❖ العوامل التي تؤثر (المحددة) على الإنفاق الاستثماري الخاص:

تعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار هو المحدد الرئيسي للاستثمار و يطلق عليه اسم الكفاءة الحدية للاستثمار. و تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل، من أهمها:

■ **الطلب المتوقع:** كلما زاد الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لاستثمار معين زادت الكفاءة الحدية لهذا الاستثمار أي ارتفاع في معدل العائد المتوقع للاستثمار و بالتالي زيادة في الإنفاق الاستثماري مما ينعكس إيجاباً على الطلب الكلي و العكس صحيح.

■ **التقدم التقني:** يؤدي التقدم التقني أو التكنولوجي إلى تقليل تكاليف الإنتاج و بالتالي إلى توقعات بزيادة أرباح المستثمرين فيزيد إنفاقهم الاستثماري. مما ينعكس إيجاباً على الطلب الكلي و العكس صحيح.

■ **تكاليف الإنتاج:** إذا فرضت ضرائب من طرف الحكومة على المستثمرين مثلاً فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي إلى انخفاض في حجم الأرباح المتوقعة و الكفاءة الحدية للاستثمار، ومعها يقل الإنفاق الاستثماري مما ينعكس سلباً على الطلب الكلي و العكس صحيح.

بالإضافة إلى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قرارات الاستثمار على تكلفة رأس المال أي سعر الفائدة

■ **سعر الفائدة:** الكثير من المستثمرين يعتمدون على القروض لإنشاء مشاريعهم. فإذا قلت أسعار الفائدة على هذه القروض قلت تكلفة الإنتاج مما يؤثر إيجاباً على أرباح المستثمر فيزيد من الإنفاق الاستثماري و بالتالي يرتفع الطلب الكلي و العكس صحيح.

□ **الإنفاق الحكومي (G):** ينقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين: نفقات جارية مثل دفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) و شراء معدات المكاتب الحكومية من حواسيب و تلفونات وغيرها. و نفقات استثمارية كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الإنفاق على التعليم و الرعاية الصحية و الإنفاق على إنشاء مشاريع إنتاجية صناعية.

❖ العوامل التي تؤثر (المحددة) على الإنفاق الحكومي:

السياسة المالية: يمكن تعريف السياسات الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات و الترتيبات التي تتخذها الحكومة للتأثير الغير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال أدوات خاصة بهذه السياسة وهي الضرائب و الإنفاق الحكومي. فالتخفيض من الضرائب يؤدي إلى تحسن في الدخل قبل للإنفاق و بالتالي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي. كذلك التخفيض في الضرائب على أرباح المستثمرين يرفع في الإنفاق الاستثماري و عليه يرتفع الطلب الكلي. كذلك يمكن للحكومة التأثير إيجاباً على الطلب الكلي من خلال زيادة نفقاتها سواء كانت جارية أو استثمارية

□ **إنفاق القطاع الخارجي (X-M):** يشكل الميزان التجاري أو صافي الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلي.

❖ **العوامل التي تؤثر (المحددة) على إنفاق القطاع الخارجي:** تتلخص أهم هذه العوامل في بعض المتغيرات المرتبطة بالاقتصاد العالمي من خلال عاملين أساسيين و هما: سعر صرف العملة الوطنية و مستوى الدخل في الدول الأخرى.

■ **سعر صرف العملة الوطنية:** بشكل عام إذا ارتفع سعر صرف العملة الوطنية زادت معها الواردات (بسبب انخفاض أسعار السلع والخدمات الأجنبية) و انخفضت الصادرات (بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوطنية) و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و العكس صحيح.

■ **الدخل في الدول الأخرى:** إذا زاد الدخل العالمي زادت الصادرات الوطنية إلى هذه الدول و بالتالي زيادة الطلب الكلي و العكس صحيح.

